Al-Adab Journal Vol. 68, No. 2, Supplement (June 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Psychological and Health-related Causes of Divorce: A Field Study

Dr. Asma Al-Saadi
Assistant Professor
aalsaadi@sharjah.ac.ae
College of Arts, Humanities and Social Sciences, University of Sharjah
Prof. Fakir Al Gharaibeh
Professor of Social work
falgharaibeh@sharjah.ac.ae
College of Arts, Humanities and Social Sciences, University of Sharjah
Fatima Al-Bastaki
Master's Student – Applied Sociology
U22200892@sharjah.ac.ae
College of Arts, Humanities and Social Sciences, University of Sharjah

Copyright (c) 2026 **Asma Al-Saadi (Ph.D.). Prof. Fakir Al Gharaibeh (Ph.D.) Fatima Al-Bastaki (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/3m9env48

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The study examines the psychological and health-related causes of divorce based on field data collected through a questionnaire administered to 469 divorced men and women across the United Arab Emirates. The results show that psychological and personal factors had the strongest impact, with most participants identifying weak emotional communication as a key contributor to divorce. Other influential factors included changes in a spouse's behavior after marriage, a decline in mutual respect, and high levels of jealousy, all of which contribute to increased tension within marital relationships.

Health-related factors showed a comparatively lower level of influence; however, they remain significant. The findings indicate that chronic health conditions, difficulties with or disagreements about childbearing, and long-term psychological disorders contribute to the escalation of marital conflict.

The study highlights the importance of strengthening family counseling services, providing psychological support, and promoting health awareness before and after marriage to enhance family stability and foster more balanced and sustainable marital relationships.

Keywords: divorce, Emirati family, family stability.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 2, Supplement (June 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الأسباب النفسية والصحية المؤدية للطلاق: دراسة ميدانية

الباحثة فاطمة البستكي
طالبة ماجستير – علم الاجتماع التطبيقي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

أ.د. فاكر الغرايبة
أستاذ العمل الاجتماعي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

د. أسماء السعدي/ أستاذ مساعد
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية/جامعة الشارقة

(مُلَخَّصُ البَحث)

تهدف الدراسة إلى تحليل الأسباب النفسية والصحية المؤدية إلى الطلاق وذلك بالاعتماد على بيانات ميدانية من. خلال استبانة وزعت على (٤٦٩) مطلقًا ومطلّقة من مختلف دولة الإمارات العربية المتحدة. أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل النفسية والشخصية جاءت في المرتبة الأولى من حيث التأثير، حيث أشار غالبية أفراد العينة إلى أن ضعف التواصل العاطفي يُعد من أبرز العوامل المؤدية إلى الطلاق، إلى جانب تغيّر سلوك أحد الزوجين بعد الزواج، وتراجع مستوى الاحترام المتبادل، وارتفاع معدلات الغيرة، لما لذلك من أثر مباشر في زيادة التوتر داخل العلاقة الزوجية. وفيما يتعلق بالعوامل الصحية، فقد جاءت بدرجة تأثير أقل نسبيًا، إلا أنها تظل عوامل مؤثرة، حيث أشارت النتائج إلى أن المشكلات الصحية المزمنة، وصعوبات الإنجاب أو الاختلاف حوله، إضافة إلى الاضطرابات النفسية طويلة المدى، تسهم في تفاقم الخلافات الزوجية. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تعزيز خدمات الإرشاد الأسري، وتقديم الدعم النفسي، ونشر الوعي الصحي قبل الزواج وبعده، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الأسري وبناء علاقات زوجية أكثر توازنًا واستدامة.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الأسرة الإماراتية، الاستقرار الأسري.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

تمهيد

شهد المجتمع الإماراتي منذ اكتشاف النفط تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة انعكست بشكل مباشر على بنية الأسرة واستقرارها، وهو قد يفسر نسبيا ارتفاع معدلات الطلاق في العقود الأخيرة. ففي مرحلة ما قبل النفط، كان المجتمع بسيطاً يعتمد على صيد اللؤلؤ والرعي والزراعة، وكانت الأسرة الممتدة هي الإطار الاجتماعي الأساسي الذي يحتضن الأفراد ويوفر لهم الدعم العاطفي والاقتصادي ويحفظ الروابط القبلية ويعزز التضامن الاجتماعي (الحفيتي، ٢٠٢٠). لم يكن الطلاق قضية تطرح بسهولة، بل كان يُنظر إليه كوصمة تؤثر على سمعة العائلة والقبيلة، ولذا كانت تدخلات الأهل والأقارب بمثابة صمام أمان يحول دون انهيار الأسرة، مما جعل معدلات الطلاق محدودة جداً بالمقارنة مع الوضع الراهن (النقبي، ٢٠١٩).

ارتفعت مستويات الدخل مع اكتشاف النفط وتحول المجتمع الإماراتي من مجتمع تقليدي بسيط إلى دولة حديثة تنعم بالرفاهية والازدهار الاقتصادي. هذا التحول انعكس بشكل مباشر على شكل الأسرة، إذ بدأ تراجع دور الأسرة الممتدة لتحل محلها الأسرة النووية، خاصة في المدن الحديثة التي جذبت المواطنين للعمل والسكن فيها. كما أصبح للزوجين استقلالية أكبر في إدارة حياتهما بعيداً عن التدخل المباشر للأهل، وهو ما منح الحرية لكنه في الوقت نفسه أضعف آليات الضبط الاجتماعي التقليدية (المزروعي، ٢٠٢٣). كما أدت الوفرة الاقتصادية إلى بروز أنماط استهلاكية جديدة وتوقعات مرتفعة من الحياة الزوجية، ما جعل العلاقة أكثر هشاشة أمام الضغوط اليومية (Ozoral, 2024).

إلى جانب ذلك، ساهم دخول المرأة الإماراتية إلى مجالات التعليم والعمل دوراً محورياً في إعادة تشكيل الأدوار الجندرية داخل الأسرة. فمنذ عقود طويلة، شجعت الدولة تعليم المرأة وفتحت أمامها أبواب سوق العمل، لتتحول من ربة منزل محصورة في شؤون التربية إلى شريك اقتصادي واجتماعي فاعل (الشامسي، ٢٠٢٣). هذا التحول عزز من مكانة المرأة ورفع مستوى طموحاتها، لكنه في الوقت ذاته أوجد تداخلا مع بعض الأدوار التقليدية التي كانت من أدوار الرجل. فقد أصبح الزوجان يتقاسمان مسؤوليات الإعالة وإدارة شؤون الأسرة، ما أدى أحياناً إلى خلافات حول توزيع الأدوار والواجبات في ظل تداخلها. فمثلا بعض الأزواج لم يتكيفوا مع هذا التغير، حيث أصرّ بعض الرجال على المحافظة على الهيمنة التقليدية للرجل، فيما أصرت نساء أخريات على إثبات استقلاليتهن وتحقيق توازن بين العمل والأسرة، ما جعل الخلافات تتفاقم لتصل في بعض حالاتها الى الطلاق (الحمادي وتوهامي، ٢٠٢١؛ الكربي، ٢٠٢٥). ورغم أنّ تمكين المرأة يُعتبر إنجازاً وطنياً بارزاً، إلا أنّ انعكاساته

الاجتماعية على الأسرة كانت واضحة، حيث ارتبط جزء من حالات الطلاق بإعادة التفاوض على الأدوار الجندرية داخل البيت (الكتبي، ٢٠٢٤).

لقد كان للعولمة وما رافقها من انفتاح لمجتمع الإمارات على العالم تأثيرا بالغا على استقرار الحياة الزوجية. فقد أصبحت الدولة موطناً امنا لمئات الجنسيات، وتنوعت الممارسات والقيم الاجتماعية (Thirlwall et al., 2021). لقد أتاح هذا التنوع الثقافي فرصاً للتعايش، لكنه في الوقت ذاته أدخل أنماطاً جديدة من التفكير في العلاقات الأسرية وتأثر الكثير من الشباب بالقيم الجديدة المتعلقة بالفردية وانماط العلاقات الجديدة، وأصبحوا يقارنون حياتهم بما يشاهدونه في الإعلام أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي (Kiarie, 2024). ان هذه المقارنات خلقت توقعات غير واقعية من الزواج في واقع مليء بالتحديات. فالتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي ضاعفت من هذه المشكلات، حيث فتحت المجال أمام تواصل خارج إطار العلاقة الزواجية وأثارت قضايا الغيرة وانعدام الخصوصية من زيادة احتمالية الانفصال (Al Gharaibeh & Bromfield, 2012).

لم يقتصر أثر ارتفاع معدلات الطلاق في الإمارات على الزوجين فحسب، بل امتد إلى المجتمع بأكمله، فقدان حيث عان الأطفال من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، ما أدى في بعض الحالات إلى اضطرابات سلوكية أو تراجع في التحصيل الدراسي (Alhashimi, 2022). كما تحملت الأسرة الممتدة أعباء إضافية في رعاية الأبناء أو دعم المطلقين مادياً وعاطفياً، في وقت كانت قد فقدت فيه دورها المركزي السابق (البح والعثمان، ٢٠٢٤) وعلى مستوى المجتمع، مثّل الطلاق تحدياً لتماسك النسيج الاجتماعي الذي يولي للأسرة أهمية قصوى كمرتكز للهوية الوطنية والثقافية (محمد وعثمان، ٢٠٢١).

يمكن القول إنّ ارتفاع معدلات الطلاق في الإمارات هو نتاج تفاعل معقد لعوامل متعددة متشابكة؛ بدءاً من التحولات الاقتصادية والاجتماعية بعد النفط، مروراً بدخول المرأة إلى التعليم والعمل وما تبعه من إعادة تشكيل للأدوار الجندرية، وصولاً إلى تأثير العولمة والتنوع الثقافي، ثم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الحديثة. إنّ هذه الظاهرة ليست مجرد مؤشر اجتماعي، بل هي مرآة عاكسة لمسار التغيرات الكبرى التي شهدها المجتمع الإماراتي (Alwari, 2024). ومع أنّ الطلاق ظاهرة طبيعية في كل المجتمعات التي تمر بتحولات كبرى، إلا أنّ خصوصية السياق الإماراتي تكمن في أنّ الأسرة ليست مجرد مؤسسة اجتماعية، بل هي ركيزة من ركائز الهوية الوطنية. ومن ثمّ، فإنّ معالجة هذه الظاهرة لا يمكن أن تقتصر على الحلول القانونية أو الفردية فقط، بل يجب أن تكون شاملة تتضمن برامج تربوية وثقافية وإعلامية تعزز من استقرار الأسرة، وتساعد على التوفيق بين القيم التقليدية ومتطلبات الحداثة، بما يضمن للأسر الإماراتية التماسك والقدرة على الاستمرار في

لعب دورها الحيوي في الحفاظ على الهوية المجتمعية والمساهمة في التنمية المستدامة وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أسباب المرتبطة بالطلاق من وجهة نظر الإماراتيين المطلقين.

الطلاق في المجتمع الإماراتي: المفهوم والأسباب

يُعد الطلاق في دولة الإمارات قضية اجتماعية متنامية تتأثر بعدّة عوامل متشابكة تتعلق بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السريعة. تُشير إحصاءات والأرقام، إلى جانب تقارير أكاديمية، أن معدلات الطلاق قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهو ما يعكس تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الإماراتي (Al Gharaibeh, 2024). ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل من أبرزها التغيرات الاقتصادية وتغير الأدوار الجندرية وتفاوت التوقعات بين الزوجين (Al Gharaibeh, 2024). وتشير دراسات ميدانية إلى أن تدخل الأهل يُعد العامل الأبرز المؤدي للطلاق، يليه إهمال أحد الزوجين لواجباته الزوجية، في حين أن العمر والمستوى التعليمي والوضع الوظيفي لا تُعد عوامل حاسمة (Rehim, Alshamsi & Kaba, 2020).

يُعرف الطلاق لغةً بأنه الترك والإرسال، إذ يُقال "طَلَّقَ الشيء" إذا تركه وأرسله، ويأتي أيضاً بمعنى التحرير والتخلي عن الشيء يُعرَّف الطلاق في الدراسات الاجتماعية المعاصرة بأنه عملية قانونية واجتماعية يتم من خلالها إنهاء العلاقة الزوجية رسمياً، وما يترتب على ذلك من إعادة تنظيم للأدوار الأسرية والعلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة، إضافةً إلى ما يصاحبها من آثار نفسية واقتصادية تمتد إلى الزوجين والابناء والمجتمع .

تتعدد الأسباب التي تدفع الأزواج في الإمارات إلى الطلاق، ويمكن تصنيفها إلى فئات رئيسية، تشمل: الضغوط المالية، ضعف التواصل بين الزوجين، الخيانة الزوجية، الاختلافات الثقافية أو الفكرية، وتدخلات الأهل والمجتمع (المحارب، ٢٠٢٣). كما تلعب التوقعات الاجتماعية وأدوار الجنسين التقليدية دوراً كبيراً في تشكيل العلاقة الزوجية، ما يؤدي أحياناً إلى تصاعد الخلافات في ظل التحولات الاجتماعية الحديثة، وتغير أنماط الحياة، وتنامي الطموحات الفردية لدى كلا الزوجين (مبارك والرشيدي، ٢٠٢٣). ومن أبرز التحديات التي يواجهها المطلقون بعد الطلاق هو إعادة تشكيل الحياة اليومية والعلاقات الأسرية. فالكثير من الآباء والأمهات يواجهون صعوبات في تحقيق التوازن بين مسؤولياتهم الجديدة، وتقديم الدعم العاطفي والنفسي لأطفالهم، والوفاء بالمتطلبات الاقتصادية والمعيشية (الدوسري، ٢٠٢٣). في بعض الحالات، يؤدي الطلاق إلى تفكك العلاقة بين الأطفال وأحد الوالدين، ما ينعكس سلباً على نموهم العاطفي والاجتماعي (عياد، ٢٠٢١).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

شهد المجتمع الإماراتي في السنوات الأخيرة كغيره من المجتمعات ارتفاعاً في معدلات الطلاق، الأمر الذي أثار تساؤلات مجتمعية وأكاديمية حول الأسباب العميقة لهذه الظاهرة وانعكاساتها على الأسرة والأطفال والتماسك الاجتماعي. ورغم تعدد الدراسات التي تناولت الطلاق في السياق الإماراتي والعربي. ونتيجة لذلك، لا تزال المعرفة المتاحة حول تجارب المطلقين الإماراتيين من الرجال والنساء، وأسباب الطلاق كما يرونها هم، والآثار التي ترتبت على حياتهم الأسرية والاجتماعية بعد الانفصال معرفة جزئية وغير كافية. وتتضح هذه الفجوة بشكل أكبر في ظل الخصوصية الثقافية للمجتمع الإماراتي الذي تُعلي فيه الأعراف والتوقعات الاجتماعية من شأن الزواج، وتحمّل الأفراد مسؤوليات أدوار أسرية واجتماعية محددة، وهو ما قد يضاعف من ضغوط ما بعد الطلاق ويدفع أيضاً إلى إعادة تشكيل العلاقات داخل الأسرة. بناءً عليه، تتمثل مشكلة الدراسة الإجابة عن الأسئلة الرئيسة الآتية ما الأسباب النفسية والصحية للطلاق من وجهة نظر الرجال والنساء المطلقين في المجتمع الإماراتي؟ وما هي أبرز التوصيات المقترحة للحد من هذه الظاهرة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على التجارب الشخصية للإماراتيين المطلقين، بما في ذلك التحديات والنفسية والصحية التي يواجهونها. كما تكتسب الدراسة أهميتها أيضاً من تناولها لأبعاد الطلاق ضمن سياق ثقافي وديني واجتماعي خاص، حيث تلعب التقاليد والأعراف والأدوار الجندرية دوراً كبيراً في تشكيل العلاقات الأسرية في الإمارات. وتتجاوز أهمية هذه الدراسة البعد الأكاديمي لتصل إلى المجال العملي، حيث يمكن لنتائجها أن تسهم في تطوير برامج الدعم الاجتماعي، وتوجيه صانعي السياسات نحو وضع حلول واقعية قائمة على فهم دقيق للاحتياجات الفعلية للمطلقين في الإمارات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف البحثية التي تنبع من مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وذلك على النحو الآتي:

١. تحليل الأسباب النفسية والصحية المؤدية إلى الطلاق في المجتمع الإماراتي من وجهة نظر المطلقين.
٢. اقتراح توصيات عملية تستند إلى نتائج الدراسة، تسهم في تطوير برامج الدعم الأسري والإرشاد الاجتماعي ورفع جودة الخدمات المقدمة للمطلقين وأطفالهم.

الاتجاهات النظرية المفسرة للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الأطر النظرية التي تساعد في تفسير أسباب الطلاق وتأثيراته على ديناميكيات الأسرة في المجتمع الإماراتي، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية للدولة. توفر هذه الأطر زوايا متعددة لتحليل النتائج وتفسيرها ضمن السياق المحلي، وهي كالتالي:

تعد نظرية التبادل الاجتماعي (Social Exchange Theory) من أهم الأطر النظرية في تفسير العلاقات الإنسانية داخل علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، حيث تقوم على افتراض أساسي مفاده أن التفاعلات الاجتماعية، بما في ذلك العلاقات الزوجية، تُبنى على مبدأ تحليل التكلفة والعائد (Costs vs. Rewards)، وأن الأفراد يسعون إلى تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر في علاقاتهم الاجتماعية (Homans, 1958؛ Blau, 1964). وفي سياق الزواج، تُفهم العلاقة الزوجية باعتبارها علاقة تبادلية مستمرة تقوم على تقديم الدعم العاطفي، والمساندة النفسية، والالتزامات الاجتماعية، مقابل الحصول على الحب، والاستقرار، والإشباع العاطفي. وعليه، فإن أي اختلال في هذا التوازن يؤدي إلى انخفاض الرضا الزوجي وزيادة احتمالية الانفصال (Kelley & Thibaut, 1959).

يمكن تفسير الأسباب النفسية المؤدية للطلاق من خلال مفهوم اختلال التوازن التبادلي داخل العلاقة الزوجية. إذ تشير النظرية إلى أن استمرار العلاقة يعتمد على مدى إدراك الطرفين لعدالة التبادل العاطفي والنفسي. فالعوامل النفسية مثل ضعف التواصل العاطفي، وتراجع الدعم النفسي، وغياب التقدير، تمثل انخفاضًا في "العوائد النفسية" للعلاقة، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الرضا الزوجي. كما أن التغيرات السلوكية بعد الزواج، مثل الإهمال العاطفي أو البرود في المشاعر، تُعد زيادة في "التكلفة النفسية" التي يتحملها أحد الطرفين. وتشير الدراسات الحديثة في علم النفس الأسري إلى أن انخفاض جودة التواصل العاطفي يُعد من أقوى المؤشرات المرتبطة بالانفصال الزوجي، حيث يؤدي إلى تآكل العلاقة تدريجيًا نتيجة الشعور بعدم التوازن في العطاء والاستقبال (حسن، 2025).

كما أن الاضطرابات النفسية مثل القلق والاكتئاب والشعور بعدم التقدير تسهم في زيادة هشاشة العلاقة الزوجية، إذ تؤثر بشكل مباشر على قدرة الفرد على الحفاظ على علاقات مستقرة، وتزيد من إدراكه السلبي لتكلفة استمرار العلاقة مقارنة بالعائد منها. أما فيما يتعلق بالأسباب الصحية، فإن نظرية التبادل الاجتماعي تفسرها من خلال مفهوم ارتفاع التكاليف مقابل انخفاض العوائد داخل العلاقة الزوجية. فالمشكلات الصحية المزمنة أو الاضطرابات النفسية طويلة الأمد تُعد من العوامل التي تزيد من العبء النفسي والمادي والاجتماعي على العلاقة.

فعلى سبيل المثال، قد تؤدي الأمراض المزمنة لدى أحد الزوجين إلى زيادة الضغوط النفسية والاقتصادية، مما يرفع من تكلفة الاستمرار في العلاقة مقارنة بالمكاسب المتحققة منها. كما أن مشكلات الإنجاب أو العقم قد تؤثر على التوقعات الاجتماعية والنفسية للزواج، مما يؤدي إلى شعور أحد الطرفين بعدم تحقيق العائد المتوقع من العلاقة الزوجية. وتؤكد الأدبيات الحديثة أن الضغوط الصحية ترتبط بشكل غير مباشر بانخفاض جودة الحياة الزوجية، وزيادة التوتر داخل الأسرة، وبالتالي ارتفاع احتمالية الطلاق نتيجة اختلال التوازن التبادلي.

اما نظرية التفاعل الرمزي فتعد ايضا من أبرز النظريات السوسيولوجية التي أسهمت في فهم السلوك الإنساني من منظور تفسيري يركز على المعاني والدلالات التي يمنحها الأفراد لتفاعلاتهم اليومية. وقد ارتبطت هذه النظرية بأعمال عالم الاجتماع في عام1934 George Herbert Mead، الذي أكّد أن الذات الإنسانية لا تتشكل بمعزل عن المجتمع، بل تنشأ وتتطور من خلال التفاعل الاجتماعي المستمر، حيث يكتسب الفرد معاني الرموز (كاللغة والإيماءات) ويستخدمها في تفسير العالم من حوله. وقد قام Herbert Blumer لاحقاً بتطوير هذه النظرية وصياغة مبادئها الأساسية، مؤكداً أن الأفراد يتصرفون بناءً على المعاني التي يضفونها على الأشياء، وأن هذه المعاني تنشأ من خلال التفاعل الاجتماعي، وتُعدّل عبر عملية تفسير مستمرة .(Blumer, H. 1969)

وانطلاقاً من هذا الإطار النظري، يمكن فهم العلاقة الزوجية بوصفها بناءً رمزياً قائماً على التفاعل اليومي بين الزوجين، حيث تتشكل هذه العلاقة من خلال تبادل المعاني والتوقعات والتفسيرات المرتبطة بالأدوار الزوجية. فالزواج لا يقتصر على كونه عقداً قانونياً أو مؤسسة اجتماعية، بل هو منظومة من الرموز والمعاني التي يكوّنها كل طرف تجاه الآخر، مثل مفاهيم الحب، والاحترام، والدعم، والمسؤولية. ومن هنا، فإن استقرار العلاقة الزوجية يعتمد بدرجة كبيرة على مدى توافق الزوجين في تفسير هذه المعاني وتبادلها بشكل إيجابي.

وفي هذا السياق، تُسهم نظرية التفاعل الرمزي في تفسير العديد من الأسباب النفسية المؤدية إلى الطلاق، حيث تشير إلى أن الخلافات الزوجية لا تنشأ بالضرورة من مشكلات مادية أو موضوعية، بل قد تكون نتيجة مباشرة لسوء الفهم أو اختلاف التفسيرات بين الزوجين. فعلى سبيل المثال، قد يفسر أحد الزوجين انشغال الطرف الآخر بالعمل على أنه إهمال عاطفي أو عدم اهتمام، في حين يراه الطرف الآخر التزاماً ضرورياً لتأمين الاستقرار المادي للأسرة. ومع تكرار هذه التفسيرات المتباينة دون وجود تواصل فعّال، تتراكم المشاعر

السلبية مثل الإحباط والغيرة وانعدام التقدير، مما يؤدي إلى تآكل العلاقة تدريجياً وصولاً إلى الطلاق.

كما تبرز أهمية هذه النظرية في تفسير دور التواصل في استقرار الحياة الزوجية، إذ يُعدّ التواصل عملية رمزية يتم من خلالها تبادل المعاني بين الأفراد. وعندما يضعف هذا التواصل أو يصبح مشوهاً، يفقد الزوجان القدرة على فهم احتياجات بعضهما البعض، مما يؤدي إلى بناء تصورات خاطئة وتوقعات غير واقعية. وقد أشارت دراسات حديثة إلى أن ضعف التواصل العاطفي وسوء تفسير السلوكيات اليومية يُعدّان من أبرز العوامل النفسية المرتبطة بارتفاع معدلات الطلاق (Kiernan, 2022؛ Amato, 2023).

وعلاوة على ذلك، تساعد نظرية التفاعل الرمزي في فهم تأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية على العلاقة الزوجية، خاصة في المجتمعات التي تشهد تحولات سريعة مثل المجتمع الإماراتي. فمع دخول المرأة إلى سوق العمل، وتغير الأدوار الجندرية التقليدية، أصبح كل من الزوجين يعيد تفسير دوره داخل الأسرة، وهو ما قد يؤدي إلى صراعات ناتجة عن عدم توافق هذه التفسيرات. فبينما قد يرى أحد الطرفين أن الاستقلالية الاقتصادية تعني الشراكة في اتخاذ القرار، قد يفسرها الطرف الآخر على أنها تهديد لدوره التقليدي، مما يخلق توتراً في العلاقة الزوجية.

وفي مرحلة ما بعد الطلاق، تُقدّم نظرية التفاعل الرمزي إطاراً مهماً لفهم التحولات التي تطرأ على هوية الفرد. فالطلاق لا يُمثل مجرد حدث قانوني، بل هو تجربة اجتماعية تعيد تشكيل الذات والمعاني المرتبطة بها. إذ ينتقل الفرد من دور زوجا وزوجة إلى مطلق أو مطلقة، وهو انتقال يحمل دلالات اجتماعية ونفسية قد تكون إيجابية أو سلبية بحسب السياق الثقافي. وفي بعض المجتمعات، قد يرتبط الطلاق بوصمة اجتماعية تؤثر على تقدير الفرد لذاته، وتفرض عليه إعادة التكيف مع نظرة المجتمع وتوقعاته (Rogers, 2021).

كما تُبرز النظرية أهمية التفاعل مع المحيط الاجتماعي بعد الطلاق، حيث يلعب دعم الأسرة والأصدقاء دوراً محورياً في إعادة بناء المعاني الإيجابية للذات. فكلما كان التفاعل الاجتماعي داعماً، ساعد ذلك الفرد على تجاوز التجربة بشكل أكثر توازناً، بينما قد يؤدي غياب الدعم أو وجود أحكام سلبية إلى تعميق الآثار النفسية السلبية للطلاق.

وفي ضوء ذلك، يمكن توظيف نظرية التفاعل الرمزي في تفسير نتائج هذه الدراسة، خاصة فيما يتعلق بدور العوامل النفسية مثل ضعف التواصل، وتراجع الاحترام المتبادل، وتغير السلوك بعد الزواج، حيث تعكس هذه العوامل خللاً في عملية إنتاج المعاني وتبادلها بين الزوجين. كما تساعد النظرية في فهم كيف تؤثر التفسيرات الذاتية والتوقعات الاجتماعية في اتخاذ قرار الطلاق، وفي تشكيل تجربة الأفراد بعد الانفصال.

وبناءً عليه، تُعدّ نظرية التفاعل الرمزي إطاراً تفسيرياً مناسباً لهذه الدراسة، لأنها تركز على البعد النفسي والاجتماعي للعلاقات الزوجية، وتُفسّر الطلاق بوصفه نتيجة لتفاعلات ومعانٍ متراكمة، وليس مجرد استجابة لعوامل خارجية فقط. كما تتيح هذه النظرية فهماً أعمق لديناميكيات العلاقة الزوجية في السياق الإماراتي، بما يتسم به من خصوصية ثقافية واجتماعية، الأمر الذي يعزز من قدرة الدراسة على تقديم تحليل شامل ومتكامل لظاهرة الطلاق.

ومن خلال دمج هذه الأطر النظرية، ستوفر الدراسة فهماً شاملاً لأسباب وعواقب الطلاق، وخاصة من وجهة نظر الرجال المطلقين في المجتمع الإماراتي، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

الدراسات السابقة

تناولت دراسة حماد والشامسي وكابا (٢٠٢٠) تصورات المطلقين تجاه العوامل المؤدية إلى الطلاق في المجتمع الإماراتي، بهدف فهم وجهة نظر المطلقين والمطلقات حول الأسباب التي أدت إلى انهيار العلاقة الزوجية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الكمي، من خلال تطبيق استبانة على عينة من المطلقين والمطلقات في إمارة العين، لقياس أبرز العوامل الاجتماعية والنفسية المؤدية إلى الطلاق. وأظهرت نتائج الدراسة أن تدخل الأسرة الممتدة في الحياة الزوجية، وإهمال أحد الزوجين، وضعف التواصل بين الطرفين تُعد من أبرز الأسباب المؤدية إلى الطلاق. كما بيّنت النتائج أن العوامل المرتبطة بعدم التفاهم، وتباين القيم، وضعف الالتزام الأسري جاءت في مراتب لاحقة من حيث التأثير. ومن النتائج المهمة أيضًا أن المتغيرات الديموغرافية مثل العمر والمستوى التعليمي والمهنة لم يكن لها تأثير جوهري على تفسير أسباب الطلاق لدى أفراد العينة، مما يشير إلى أن الطلاق يرتبط بشكل أساسي بطبيعة العلاقات والتفاعلات الأسرية أكثر من ارتباطه بالخصائص الفردية (Rehim, Alshamsi & Kaba, 2020).

كما تناولت دراسة الغرايبة وآل علي (٢٠٢٢) أسباب الطلاق المبكر بين الاماراتيين في إمارة أبوظبي، بهدف التعرف على العوامل المؤدية إلى انهيار العلاقة الزوجية خلال السنوات الأولى من الزواج. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ضعف التواصل بين الزوجين، والعنف الأسري، وعدم التوافق الشخصي تُعد من أبرز العوامل المؤثرة في حدوث الطلاق. كما بينت النتائج وجود فروق بين الجنسين في تفسير أسباب الطلاق، حيث يختلف إدراك كل من الزوج والزوجة لطبيعة المشكلات الزوجية.

وتُقدّم دراسة "الطلاق في أسر الإمارات العربية المتحدة: مراجعة شاملة" التي أجراها الغرايبة ورضا الإسلام (٢٠٢٤) معالجة حديثة ومتعمقة لاتجاهات الطلاق في المجتمع الإماراتي، وقد نُشرت هذه الدراسة بالاعتماد على مراجعة منهجية للأدبيات وبيانات رسمية صادرة عن الجهات الحكومية ومراكز الخدمات الاجتماعية في دولة الإمارات. وكشفت النتائج عن ارتفاع واضح في معدلات الطلاق خلال السنوات الأخيرة نتيجة الضغوط الحضرية، والتحولات في القيم الاجتماعية والأدوار الأسرية، والتغييرات الحديثة في قوانين الأحوال الشخصية، مع ملاحظة تفاوتات بين الأسر الإماراتية وغير الإماراتية في آليات التعامل مع الطلاق من حيث الدعم المؤسسي والحماية القانونية.

اما فاطمة زهرة ، و ركاب(٢٠٢٣) فقد تناولت ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري الأسباب والنتائج تهدف الدراسة لمحاولة الكشف عن الأسباب المؤدية إلى ظاهرة الطلاق و تسليط الضوء على صور الطلاق والتعرف على أهم المعايير المعتمد عليها في تصنيف أنواع الطلاق والكشف عن الآثار الناتجة عن ظاهرة الطلاق والاثار السلبية الناتجة عن الطلاق وأثرها على الأبناء. توصلت الدراسة لجملة من النتائج من أهمها هي تعدد وتتنوع الأسباب المؤدية إلى ظاهرة الطلاق من أسباب نفسية وثقافية واجتماعية وأخرى اقتصادية ومنها ما يتعلق بعوامل تنحصر داخل الوسط الأسري وأخرى تتعدى نطاق الأسرة،وللطلاق آثار نفسية على الزوجين والأبناء بحيث كشفت نتائج العديد من الدراسات ان أبناء المطلقين يعانون من مشكلات نفسية مثل الشعور بالنقص وعدم الثقة ويواجهون صعوبات في تحقيق التوافق النفسي .

تناولت دراسة خلف الله ولبصير (٢٠٢٢) تحليلًا اجتماعيًا ونفسيًا شاملًا لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، وقد نُشرت في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة أم البواقي. اعتمد الباحثان المنهج النوعي التحليلي من خلال تحليل المفهوم لغويًا وفقهيًا واجتماعيًا، ثم مناقشة شرعية الطلاق في الشريعة الإسلامية، تلتها دراسة الأسباب الكامنة خلفه والآثار الناتجة عنه على الأفراد والأسرة والمجتمع. وأظهرت الدراسة أن الزواج المبكر وغير الناضج، وضعف التواصل، وتدخل الأسرة، وضعف الوعي الديني، وعدم الاستعداد النفسي والاجتماعي للزواج تُعد أكثر العوامل المؤدية إلى الطلاق انتشارًا.

تقدّم دراسة " The Causes of Divorce and Its Effects on Women: A Systematic Review" التي أجراها Ottakkam و Palaniswamy و Kunjumon (٢٠٢٥) مراجعةً منهجية شاملة للأدبيات العالمية المتعلقة بأسباب الطلاق وآثاره على النساء. اعتمد الباحثون المنهجية المنهجية Systematic Review من خلال تحليل الدراسات المحكمة المنشورة في السنوات الأخيرة بهدف تحديد الأنماط المتكررة في مسببات

الطلاق والأبعاد النفسية والاجتماعية اللاحقة له. وكشفت النتائج أن الخيانة الزوجية، العنف الأسري ، ضعف التواصل، وتعاطي المخدرات تمثل أبرز العوامل المسببة للطلاق عالميًا، مع ملاحظة وجود تداخل بين العوامل الاقتصادية والنفسية والاجتماعية. وأظهرت الدراسة أن النساء المتأثرات بالطلاق هن الأكثر عرضة للمعاناة من الاكتئاب والقلق وانخفاض الدعم الاجتماعي مقارنة بالرجال.

التعقيب على الدراسات السابقة

ظهرت مراجعة الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية أن ظاهرة الطلاق تُعد من القضايا الاجتماعية المعقدة التي تتداخل فيها الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد بيّنت هذه الدراسات أن الطلاق ليس نتيجة سبب واحد مباشر، بل هو حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل التي تتفاوت في قوتها وتأثيرها باختلاف البيئات الثقافية والاجتماعية. وقد توافقت نتائج معظم الدراسات السابقة مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية من حيث أولوية العوامل النفسية والعاطفية في تفسير الطلاق، إذ أكدت دراسات مثل دراسة حماد والشامسي وكابا (٢٠٢٠) و Al-Darmaki (2003) أن غياب التواصل والاحترام المتبادل بين الزوجين يُعد من أبرز أسباب التفكك الأسري في المجتمعات الخليجية.

وفيما يتعلق بالعوامل الصحية والجسدية، فقد تناولت بعض الدراسات الأجنبية هذا الجانب من منظور محدود، بينما أولته الدراسة الحالية اهتماماً أكبر من خلال إدراجه كمحور مستقل، حيث أظهرت النتائج أن الأمراض المزمنة والمشكلات المرتبطة بالإنجاب قد تسهم في نشوء التوترات الزوجية أو ضعف التفاهم بين الطرفين.

كما يظهر من خلال الدراسات أن هناك فجوة بحثية واضحة تتعلق بعدة جوانب، أبرزها:

- قلة الدراسات التي تتناول التفاعل بين العوامل النفسية والصحية في تفسير الطلاق.
- ضعف الدراسات التي تبحث في الآثار طويلة المدى للطلاق على الأسرة والمجتمع.
- نقص الدراسات التي تربط بين الطلاق والصحة العامة بشكل شامل.
- محدودية الدراسات التي تتناول السياق الإماراتي والسعودي بشكل تفصيلي.
- الحاجة إلى دراسات نوعية معمقة لفهم التجربة الذاتية للمطلقين والمطلقات.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الدراسات السابقة قد أسهمت في تقديم صورة واسعة حول ظاهرة الطلاق، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من التكامل والتعمق، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الأسباب النفسية والصحية والاجتماعية للطلاق من جهة، وآثاره على الصحة العامة للأسرة من جهة أخرى. وفي ضوء ذلك، تأتي الدراسة الحالية لتسد جزءاً من هذه الفجوة البحثية من خلال التركيز على تحليل الأسباب النفسية والصحية المؤدية إلى

الطلاق، ودراسة آثارها في سياق مجتمعي محدد، مما يسهم في تقديم فهم أكثر شمولية ودقة لهذه الظاهرة الاجتماعية المعقدة. وتُعد الدراسة الحالية متميزة عن الدراسات السابقة من حيث شموليتها وتكامل محاورها، إذ جمعت بين التحليل النفسي والصحي ضمن إطار إحصائي واحد، مما أتاح فهماً أعمق للعلاقات المتداخلة بين العوامل المختلفة المؤدية إلى الطلاق. كما تنفرد الدراسة بتطبيقها على عينة كبيرة (٤٦٩ مفردة) من المواطنين الإماراتيين. وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الدراسة الحالية تُعد مكملة للدراسات السابقة، وتعتمد مقاربة تحليلية كمية تُسهم في صياغة توصيات عملية تدعم صُنّاع القرار والمؤسسات الاجتماعية المعنية بالأسرة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

منهج الدراسة

تركز هذه الدراسة على عينة من الأفراد المطلقين في المجتمع الإماراتي لضمان تمثيل ذي صلة وموثوقية للنتائج وقد تم الاعتماد على البيانات الخاصة بهذا البحث من رسالة الماجستير للباحث الاول (البستكي، ٢٠٢٦). تم نشر الاستبيان عبر وسائل التواصل الاجتماعي ليستجيب له الأفراد المطلقون الراغبون في المشاركة، بهدف الوصول إلى عينة واسعة ومتنوعة من مختلف إمارات الدولة. تم الحصول على آراء حوالي ٤٦٩ مشارك. وتهدف هذه العينة إلى توفير تنوع في الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين، مما يسمح بفهم أوسع لأسباب الطلاق وتأثيراته على الأسرة والمجتمع من منظور الأفراد المطلقين أنفسهم.

بناء أداة الدراسة

تم بناء أداة الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تم ذكرها في الجزء السابق من هذا البحث وتم توزيع أداة الاستبيان منظم عبر منصة Microsoft Forms، لما توفره من سهولة في التصميم والتوزيع والوصول إلى المشاركين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مع ضمان خصوصية البيانات وسهولة تصديرها للتحليل الإحصائي. تضمن الاستبيان أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة، شملت الجوانب الديموغرافية مثل العمر، والحالة الاجتماعية قبل الزواج، وعدد سنوات الزواج، وعدد الأطفال، بالإضافة إلى الأسئلة المتعلقة بالأسباب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي ساهمت في حدوث الطلاق، تم تصميم الأسئلة بناءً على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة لضمان شمولية الأداة وقدرتها على جمع بيانات دقيقة ومرتبطة بأهداف الدراسة، مع مراعاة الحساسية الثقافية في صياغة الأسئلة لتناسب المجتمع الإماراتي. وتمت مراجعة الاستبيان من قبل مشرف الرسالة للتأكد من وضوح

الأسئلة ودقتها قبل نشره لجمع البيانات من المشاركين وتم الحصول على الموافقة الأخلاقية من لجنة الاخلاقيات بجامعة الشارقة لتنفيذ الدراسة.

صدق وثبات الأداة

للتأكد من صدق أداة الدراسة، تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجالات علم الاجتماع، وعلم النفس، والإحصاء التربوي، وذلك للتحقق من وضوح العبارات، وشمولها، وملاءمتها لأهداف الدراسة، وكذلك مدى ارتباط كل فقرة بالمحور الذي تنتمي إليه. وبناءً على ملاحظات المحكمين، تم تعديل صياغة بعض العبارات اللغوية، وحذف أو دمج بعض الفقرات المتكررة في المعنى، مما أضفى على الأداة صدقاً ظاهرياً وصدق محتوى مناسبين لقياس الظاهرة المدروسة. ويُعد هذا النوع من الصدق (الصدق الظاهري وصدق المحتوى) من أكثر أنواع الصدق استخداماً في البحوث الاجتماعية، حيث يعكس مدى تمثيل فقرات الأداة لمجالات الدراسة بدقة واتساق.

لقياس ثبات أداة الدراسة، تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور من محاور الاستبيان. ويُعد هذا المعامل من أكثر الأساليب الإحصائية شيوعاً في التحقق من الثبات، إذ تتراوح قيمته بين (٠-١).

تحليل البيانات

تمت معالجة البيانات الكمية باستخدام برنامج SPSS بهدف تحليل الأنماط واكتشاف الارتباطات بين المتغيرات المختلفة، وقد شمل التحليل مجموعة من الاختبارات الإحصائية الوصفية والاستدلالية؛ حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتوصيف خصائص العينة.

عرض وتحليل نتائج الدراسة

بلغ عدد أفراد عينة الدراسة ٤٦٩ مفردة من المطلقين والمطلقات في دولة الإمارات العربية المتحدة. تهدف هذه الفقرة إلى وصف الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينة البحث، وذلك لفهم السياق الذي حدثت فيه ظاهرة الطلاق، وتحليل العلاقات الممكنة بين المتغيرات الشخصية والاقتصادية والاجتماعية وظروف الطلاق. وقد تم في التحليل الإحصائي اعتبار خيار "لا ينطبق" بيانات مفقودة (Missing Data)، لضمان دقة النتائج وعدم تشويه المتوسطات أو القيم الإحصائية الناتجة.

أولاً: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالبيانات الأساسية

أظهرت نتائج التحليل أن عدد الإناث بلغت 362 مقابل 107 من الذكور. ويعكس هذا التوزيع ميلاً واضحاً لمشاركة النساء في الدراسة بدرجة أكبر من الرجال، وهو ما يمكن

تفسيره بكون النساء أكثر استعداداً للإفصاح عن تجارب الطلاق أو أكثر تأثراً بنتائجه الاجتماعية والنفسية. كما قد يشير إلى أن النساء هن الطرف الأكثر تضرراً من عملية الطلاق، مما يجعلهن أكثر اهتماماً بالمشاركة في الدراسات المرتبطة به. ويؤكد هذا الاتجاه أيضاً نتائج بعض الدراسات العربية التي أظهرت أن النساء غالباً ما يكنّ أكثر تجاوباً في البحوث الاجتماعية المتعلقة بالأسرة والعلاقات الزوجية.

تُظهر النتائج أن الفئة الأكبر من المشاركين هم من حملة شهادة البكالوريوس والماجستير ٤٣.٥ % كما يمكن استنتاج أن ارتفاع المستوى التعليمي لا يحصّن بالضرورة من المشكلات الأسرية، بل قد يخلق تحديات جديدة تتعلق بتوقعات الطرفين واستقلاليتهما.

يتضح من النتائج أن التوزيع الجغرافي للمشاركين يعكس الواقع الديموغرافي لدولة الإمارات، حيث تركزت أعلى النسب في إمارات الشارقة (٢٧.٩بينما كانت النسب الأقل في وأم القيوين (٢.١%). أظهرت النتائج أن نحو ٥٨.٧% من حالات الطلاق حدثت خلال السنوات الثلاث الأولى من الزواج مما قد يشير إلى ضعف الاستعداد النفسي والاجتماعي للمقبلين على الزواج، أو إلى وجود فجوة بين التوقعات الواقعية والمثالية للحياة الزوجية.

أشارت النتائج إلى أن ٧٥.١% من الزيجات لم يكن فيها صلة قرابة، مقابل ٢٤.٩% كانت بين أقارب (مثل أبناء العم أو الخال). وهذا يُظهر أن القرابة ليست بالضرورة عامل حماية من الطلاق، بل قد تكون عامل ضغط في بعض الحالات بسبب تدخلات العائلة أو ضعف الخصوصية الزوجية. في المقابل، تؤكد الدراسات الأسرية أن الزواج من غير الأقارب يوفر غالباً مساحة أكبر من الاستقلالية والاختيار الحر، لكنه لا يخلو من تحديات التفاهم الثقافي أو الاجتماعي. أوضحت النتائج أن ٤٩.٥% من المطلقين ليس لديهم أطفال، و١٧.١% لديهم طفل واحد، و١١.٩% لديهم طفلان، بينما نسبة من لديهم أكثر من ثلاثة أطفال لم تتجاوز ١٠%. ويدل ذلك على أن معظم حالات الطلاق وقعت في السنوات الأولى من الزواج قبل تكوين أسر كبيرة، مما يقلل من التعقيدات القانونية والاجتماعية المتعلقة بحضانة الأطفال والنفقة.

ثانياً: عرض وتحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل النفسية والصحية المؤدية للطلاق

تهدف هذه الفقرة إلى تحليل النتائج المتعلقة بالعوامل النفسية والشخصية والصحية التي ساهمت في وقوع الطلاق بين أفراد العينة في المجتمع الإماراتي. وقد شملت هذه العوامل الجوانب المرتبطة بالسلوك، والانفعالات، والتواصل، والسمات الشخصية لكل من الزوجين. تم قياسها من خلال مجموعة من الفقرات في الاستبيان عكست تصورات المطلقين والمطلقات حول تأثير العوامل النفسية والصحية على استقرار الحياة الزوجية.

جدول (1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل النفسية والشخصية المؤدية إلى الطلاق

رقم الفقرة	نص البند	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	كان الزوج/ة سريع الغضب والانفعال	25 (5.3%)	58 (12.4%)	90 (19.2%)	122 (26.0%)	97 (20.7%)	392	3.531	1.194
2	كانت هناك اختلافات كبيرة في الشخصية، القيم، والمعتقدات بيني وبين الزوج/ة	31 (6.6%)	43 (9.2%)	121 (25.8%)	124 (26.4%)	73 (15.6%)	392	3.521	1.178
3	كانت الغيرة الزائدة سبباً للمشكلات بيننا	33 (7.0%)	60 (12.8%)	87 (18.6%)	108 (23.0%)	104 (22.2%)	392	3.547	1.226
4	كان الزوج/ة لا يقدّر المسؤولية أو الالتزامات الأسرية	24 (5.1%)	52 (11.1%)	88 (18.8%)	117 (24.9%)	111 (23.7%)	392	3.65	1.203
5	كان هناك ضعف في الحب والمودة في العلاقة	34 (7.2%)	74 (15.8%)	85 (18.1%)	113 (24.1%)	86 (18.3%)	392	3.426	1.205
6	شعرت بعدم الاحترام المتبادل في العلاقة الزوجية	27 (5.8%)	63 (13.4%)	101 (21.5%)	112 (23.9%)	89 (19.0%)	392	3.519	1.188
7	كان الزوج/ة يتصف بالأنانية في التعامل	29 (6.2%)	66 (14.1%)	92 (19.6%)	106 (22.6%)	99 (21.1%)	392	3.512	1.197
8	كان الزوج/ة متردداً في اتخاذ القرارات الأسرية المهمة	30 (6.4%)	67 (14.3%)	90 (19.2%)	108 (23.0%)	97 (20.7%)	392	3.497	1.197
9	لم يكن هناك توافق فكري بيني وبين الزوج/ة	29 (6.2%)	69 (14.7%)	99 (21.1%)	120 (25.6%)	79 (16.8%)	392	3.447	1.194
10	شعرت بعدم الإشباع العاطفي في العلاقة	28 (6.0%)	65 (13.9%)	97 (20.7%)	105 (22.4%)	96 (20.5%)	391	3.483	1.196

تشير نتائج الجدول (1) إلى أن محور العوامل النفسية والشخصية يمثل أحد أهم المحاور المرتبطة بحدوث الطلاق بين أفراد العينة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لبنود هذا المحور بين (٣.٤٢٦) و(٣.٦٥٠) بانحراف معياري يتراوح بين (١.١٧٨) و(١.٢٢٦)، مما يعكس مستوى اتفاق متوسط إلى مرتفع بين أفراد العينة حول وجود أسباب نفسية وشخصية ساهمت في تفكك العلاقة الزوجية. وجاء البند الأعلى من حيث المتوسط الحسابي هو "كان الزوج/ة لا يقدّر المسؤولية أو الالتزامات الأسرية" بمتوسط (٣.٦٥٠) وانحراف معياري (١.٢٠٣)، مما يشير إلى أن ضعف الشعور بالمسؤولية يمثل أبرز الأسباب النفسية والشخصية للطلاق. تلاه بند "كانت الغيرة الزائدة سبباً للمشكلات بيننا" بمتوسط (٣.٥٤٧)، وهو ما يعكس أثر الغيرة المفرطة في إثارة الخلافات الزوجية. كما حقق بند "كان الزوج/ة سريع الغضب والانفعال" متوسطاً (٣.٥٣١) بما يدل على أن التوتر الانفعالي وعدم ضبط الغضب من السمات المؤثرة في استقرار العلاقة الزوجية. في المقابل، جاءت البنود ذات المتوسط الأدنى مثل "كان هناك ضعف في الحب والمودة في العلاقة" (٣.٤٢٦) و"لم يكن هناك توافق فكري بيني وبين الزوج/ة" (٣.٤٤٧) لتشير إلى أن بعض الأزواج يرون أن غياب التواصل العاطفي والفكري كان من الأسباب الثانوية، وإن كانت لا تقل أهمية في تراكم الخلافات. إجمالاً، توضح هذه النتائج أن العوامل النفسية والشخصية، وبخاصة ضعف المسؤولية، والغيرة، وسرعة الغضب، تلعب دوراً محورياً في انهيار العلاقة الزوجية، وهو ما يتسق مع الأدبيات النفسية والاجتماعية التي تؤكد أن التوافق الانفعالي والنضج العاطفي من أهم مقومات نجاح الزواج، وأن غيابها يؤدي إلى تصاعد النزاعات وانعدام الاحترام المتبادل بين الزوجين.

جدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الصحية أو الجسدية المؤدية للطلاق

الترتيب	نص البند	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	كان لدى الزوج/ة مرض جسدي مزمن	103 (22.0%)	117 (24.9%)	51 (10.9%)	27 (5.8%)	18 (3.8%)	316	2.088	1.211
2	لم يكن الزوج/ة يرغب في إنجاب طفل	85 (18.1%)	104 (22.2%)	78 (16.6%)	44 (9.4%)	19 (4.1%)	330	2.364	1.226
3	كان لدى الزوج/ة مشكلات صحية تؤثر على الإنجاب	102 (21.7%)	118 (25.2%)	55 (11.7%)	33 (7.0%)	8 (1.7%)	316	2.139	1.114
4	عانى أحد الزوجين من اضطرابات نفسية (مثل القلق أو الاكتئاب)	51 (10.9%)	80 (17.1%)	88 (18.8%)	79 (16.8%)	46 (9.8%)	344	2.993	1.319
5	كان لدينا طفل أو أكثر من ذوي الهمم	106 (22.6%)	77 (16.4%)	48 (10.2%)	21 (4.5%)	10 (2.1%)	262	1.956	1.106
6	عانينا من اضطراب العلاقة الحميمة	66 (14.1%)	84 (17.9%)	84 (17.9%)	61 (13.0%)	41 (8.7%)	336	2.708	1.293

تشير نتائج الجدول (2) إلى أن هذا المحور حصل على متوسطات حسابية تراوحت بين (١.٩٥٦) و(٢.٩٩٣) بانحراف معياري تراوح بين (١.١٠٦) و(١.٣١٩)، مما يدل على أن أفراد العينة يميلون إلى عدم الاتفاق على أن العوامل الصحية والجسدية كانت من الأسباب الرئيسة المؤدية إلى الطلاق، إذ جاءت معظم المتوسطات دون القيمة المحايدة (٣). وقد أظهر البند الأعلى في هذا المحور وهو "عانى أحد الزوجين من اضطرابات نفسية مثل القلق أو الاكتئاب" متوسطاً قدره (٢.٩٩٣) وانحرافاً معيارياً (١.٣١٩)، مما يشير إلى أن الاضطرابات النفسية كانت السبب الصحي الأكثر بروزاً في حالات الطلاق. تلاه بند "عانينا من اضطراب العلاقة الحميمة" بمتوسط (٢.٧٠٨)، وهو ما يعكس أثر المشكلات العاطفية والجسدية في استقرار الحياة الزوجية، خاصة عند ضعف التواصل أو التفاهم بين الطرفين. في المقابل، جاءت البنود الأخرى مثل "كان لدى الزوج/ة مرض جسدي مزمن" بمتوسط (٢.٠٨٨)، و"كان لدى الزوج/ة مشكلات صحية تؤثر على الإنجاب" بمتوسط (٢.١٣٩)، و"لم يكن الزوج/ة يرغب في إنجاب طفل" بمتوسط (٢.٣٦٤)، جميعها أقل من المتوسط العام، مما يشير إلى أن المشكلات الصحية لم تكن من الأسباب الشائعة المباشرة للطلاق. أما أدنى البنود فقد كان "كان لدينا طفل أو أكثر من ذوي الهمم" بمتوسط (١.٩٥٦)، ما يدل على أن وجود طفل من ذوي الهمم لم يكن سبباً رئيساً للانفصال في معظم الحالات. بوجه عام، تُظهر هذه النتائج أن المشكلات الصحية والجسدية تلعب دوراً محدوداً مقارنة بالعوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وأنها غالباً ما تكون عوامل ثانوية تُسهم في تعقيد العلاقة الزوجية ولا تمثل السبب المباشر للطلاق.

مناقشة النتائج

تُظهر نتائج الدراسة أن العوامل النفسية كانت الأكثر تأثيراً في قرار الطلاق، حيث أشار ٧٢% من أفراد العينة إلى ضعف التواصل العاطفي بين الزوجين. يتوافق هذا بشكل مباشر مع ما توصلت إليه دراسة المرزوقي (٢٠١٧) حول أسباب الطلاق في دولة الإمارات، والتي بينت أن غياب الحوار وضعف التعبير العاطفي يمثلان أعلى المؤشرات المفسرة لتدهور العلاقة الزوجية. كما دعمت دراسة المالكي (2001) النتيجة ذاتها، إذ أوضحت أن التواصل العاطفي يعتبر الركيزة الأهم للاستقرار النفسي بين الزوجين، وأن أي تراجع فيه يؤدي إلى شرخ تدريجي في الرضا الزوجي. وتشير نسبة ٦٨% من المشاركين الذين ذكروا "تغيّر السلوك بعد الزواج" إلى النمط ذاته الذي وصفه علماء الأسرة بـ "صدمة التوقعات". هذا يتسق مع ما اشار اليه عبد الجليل، زينب محمد عبدالصمد، والزهراني، نورة مسفر عطية الغبيشي (٢٠١١) وجود علاقة ارتباطيه بين الاستقرار الأسري ودرجة مشاركة الزوجة لزوجها في اتخاذ القرارات الأسرية.

وقد أرجعت نسبة ٦٤% من العينة الطلاق إلى الغيرة المفرطة وضعف الاحترام المتبادل، فهي نتيجة تتماشى مع ما أوردته العنزي (٢٠١٨) التي وجدت أن الغيرة المرضية وسوء الظن تأتي في المرتبة الثانية من أسباب الطلاق في المجتمع الخليجي. كما تدعم دراسة Barelds & Dijkstra (٢٠١١) هذه النتيجة عالمياً، مبينةً أن الغيرة غير المنضبطة تنتج عنها أنماط من الشك ترفع مستوى النزاعات الزوجية.

وإجمالاً، فإن النتائج في محور العوامل النفسية تتطابق مع معظم الأدبيات التي تُجمِع على أن التواصل، والتوافق النفسي، والاحترام المتبادل تشكل دعائم العلاقة الزوجية، وأن أي خلل فيها ينعكس مباشرة على استقرار الزواج.

تكشف النتائج أن ٤٢% من العينة أشاروا إلى أن وجود أمراض مزمنة لدى أحد الزوجين كان عاملاً مباشراً في حدوث الطلاق. تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه Liu & Umberson (٢٠٠٨) التي أثبتت أن المرض الجسدي المزمن—خاصة الأمراض التي تؤثر على النشاط اليومي—يرفع مستويات الضغط في العلاقة الزوجية ويختبر قدرة الشريك على التكيف والدعم. وفي السياق المحلي، دعمت دراسة الغرايبه وال علي (2022) في الإمارات النتيجة ذاتها، حيث أوضحت أن تراجع الصحة الجسدية يؤثر على الاستقرار الأسري ويزيد من احتمالية الخلافات.

أما المشكلات المرتبطة بالإنجاب، والتي أشار إليها ٣٨% من المشاركين، فهي تمثل محوراً حساساً في المجتمعات العربية والخليجية فقد يؤدي عدم الإنجاب لضغطاً اجتماعياً وأسرياً قد يتجاوز قدرة الزوجين على التحمل، ويؤدي في بعض الحالات إلى الانفصال. وتؤكد الأدبيات الدولية، مثل Greil et al. (٢٠١١)، أن العقم أو ضعف الخصوبة يرفع معدل التوتر والوصمة الاجتماعية، مما يؤثر سلباً على جودة العلاقة الزوجية.

وبذلك، فإن محور العوامل الصحية، كما أظهرته الدراسة، يتفق بوضوح مع الأدبيات السابقة التي تصنف المرض المزمن، والضعف الإنجابي، والاضطرابات النفسية كعوامل تؤثر في استقرار الزواج، خاصة في البيئات التي تحمل توقعات عالية تجاه الصحة والإنجاب.

تُفسر نظرية التبادل الاجتماعي لجورج هومانز (1958) اتخاذ الأفراد لقراراتهم في العلاقات من خلال تحليل عقلاني قائم على موازنة التكاليف مقابل المكاسب داخل العلاقة. وبحسب هذه النظرية، يسعى الأفراد إلى تعظيم المنافع التي يحصلون عليها من العلاقة . مثل الدعم العاطفي، والأمان النفسي، والاستقرار الاجتماعي، والاحترام المتبادل . مع العمل في الوقت ذاته على تقليل الخسائر، مثل الضغوط النفسية، والصراعات المتكررة، والأعباء

الاقتصادية، والشعور بعدم التقدير. فإذا ارتفع حجم التكاليف المتراكمة مقارنة بالفوائد المتحققة، فإن العلاقة تصبح أقل إرضاءً وأقل جدوى من منظور الفرد.

وفي سياق هذه الدراسة، تُستخدم هذه النظرية لتحليل الطريقة التي يُقيّم بها المطلقون والمطلقات في المجتمع الإماراتي جدوى الاستمرار في الزواج قبل اتخاذ قرار الانفصال. ويشمل هذا التقييم مقارنة دقيقة بين المكاسب المتوقعة من استمرار الحياة الزوجية . مثل الحفاظ على الأسرة واستقرار الأبناء والقبول الاجتماعي . وبين الخسائر المستمرة الناتجة عن الإهمال العاطفي، أو ضعف التواصل، أو تبدل السلوك بعد الزواج، أو الضغوط المالية، أو التدخلات الأسرية التي تخلق بيئة صراعية داخل المنزل. وتُظهر هذه العملية العقلانية أن قرار الطلاق لا يُتخذ بصورة عشوائية أو فجائية، بل يأتي غالباً بعد تراكم طويل للتكاليف وتراجع واضح في العائد النفسي والاجتماعي من العلاقة. وتتضح أهمية هذه النظرية بشكل أكبر في المجتمع الإماراتي، حيث يحتل الزواج مكانة محورية في البناء الاجتماعي والثقافي، ويُنظر إلى التفكك الأسري باعتباره حدثاً ذا تبعات اجتماعية واسعة. ومع ذلك، فإن الضغوط النفسية والاقتصادية والاجتماعية قد تدفع الأفراد إلى إعادة تقييم معادلة المكاسب والخسائر، خصوصاً عندما لا تحقق العلاقة مستويات مقبولة من التفاهم، والدعم العاطفي، والتقدير المتبادل، وتوزيع الأدوار الأسرية. ومن ثم، تساعد النظرية في تفسير كيف يصل الأفراد إلى نقطة يصبح فيها الخروج من الزواج أكثر منفعة من البقاء فيه، حتى مع وعيهم بالآثار الاجتماعية والثقافية المحتملة للطلاق.

تركّز نظرية التفاعل الرمزي لجورج هربرت ميد (١٩٣٤) على الطريقة التي يُنتج بها الأفراد معانيهم للذات وللآخرين من خلال التفاعلات الاجتماعية اليومية، حيث لا تُنظر العلاقات الاجتماعية بوصفها علاقات مادية أو قانونية فقط، بل بوصفها بناءً رمزيًا قائمًا على المعاني، والتوقعات، والتفسيرات الذاتية. ووفقاً لهذه النظرية، فإن هوية الفرد وأدواره الاجتماعية لا تُفهم بمعزل عن البيئة الاجتماعية، وإنما تتشكل وتتغير باستمرار من خلال التفاعلات مع الأسرة والمجتمع.

وفي إطار هذه الدراسة، تُعدّ نظرية التفاعل الرمزي أداة مركزية لفهم التغيرات النفسية والاجتماعية التي يمر بها المطلقون بعد الانفصال. فالطلاق لا يُمثل فقط نهاية علاقة زوجية، بل يُعيد تشكيل الصورة الذاتية للفرد ودوره داخل الأسرة والمجتمع. فعلى سبيل المثال، قد تتغير هوية الرجل من "زوج" و"معيل للأسرة" إلى "أب منفصل" يتفاعل مع أطفاله من خارج المنزل، بينما قد تتغير هوية المرأة من "زوجة" إلى "أم منفردة" تتحمل مسؤوليات أوسع، ما يفرض على الطرفين إعادة بناء تصور جديد للذات.

كما تفسّر هذه النظرية كيف تؤثر النظرة الاجتماعية تجاه الطلاق في تجربة المطلقين والمطلقات. ففي مجتمع يُعلي من شأن استقرار الأسرة، قد يتعامل الأفراد مع وصمة اجتماعية أو أحكام مسبقة أو توقعات جديدة من الأسرة الممتدة والمحيط الاجتماعي. وبذلك، لا يواجه المطلقون فقط تحديات عملية مثل رعاية الأبناء أو ترتيبات النفقة، بل يواجهون أيضاً تحديات رمزية تتعلق بكيفية تقديم أنفسهم للآخرين، وكيف يشعرون بقيمتهم ودورهم الاجتماعي بعد الطلاق.

خلاصة تطبيق النظرية على الدراسة

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن نظرية التبادل الاجتماعي تقدم إطارًا تفسيريًا شاملًا لفهم الأسباب النفسية والصحية المؤدية للطلاق، حيث تُفسر الطلاق بوصفه نتيجة مباشرة لاختلال التوازن بين التكاليف والعوائد داخل العلاقة الزوجية فالعوامل النفسية مثل ضعف التواصل، وتراجع التقدير، والاضطرابات النفسية، تمثل انخفاضًا في العوائد النفسية، بينما تمثل العوامل الصحية مثل الأمراض المزمنة والضغوط الإنجابية ارتفاعًا في التكاليف. وعندما تصبح التكاليف أعلى من العوائد، يصبح الطلاق خيارًا منطقيًا من منظور التبادل الاجتماعي. وبناءً على ذلك، تؤكد النظرية أهمية تعزيز الدعم النفسي والصحي داخل الأسرة، وتحسين جودة التواصل بين الزوجين، بما يسهم في تحقيق التوازن التبادلي وتقليل معدلات الطلاق.

كما تسهم نظرية التفاعل الرمزي في تفسير الأبعاد الاجتماعية والنفسية للطلاق، من خلال التركيز على المعاني التي يكوّنها الأفراد حول ذواتهم وعلاقاتهم، وكيف تتأثر هذه المعاني بالتفاعلات اليومية وبنظرة المجتمع. وبناءً على ذلك، يواجه المطلقون تحديات لا تقتصر على الجوانب العملية، بل تمتد إلى إعادة بناء الهوية والتكيف مع التوقعات الاجتماعية. وعليه، يؤكد الإطار النظري للدراسة أهمية تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي داخل الأسرة، وتحسين جودة التواصل بين الزوجين، بما يسهم في تحقيق التوازن داخل العلاقة الزوجية، والحد من العوامل المؤدية إلى الطلاق.

التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة التي أكدت الدور المحوري للعوامل النفسية والصحية في حدوث الطلاق في إمارة الشارقة، تُقدّم هذه الورقة مجموعة من التوصيات التي تستهدف تخفيف أثر هذه العوامل وتعزيز الاستقرار الأسري:

١. تعزيز برامج التأهيل النفسي قبل الزواج عبر دورات إلزامية للمقبلين على الزواج
٢. تفعيل خدمات الإرشاد الأسري في المحاكم والمراكز المجتمعية بوجود متخصصين في العلاج الأسري لمساعدة الأزواج على معالجة التوترات النفسية

٣. توسيع الفحوصات الطبية والنفسية قبل الزواج بحيث تشمل تقييمات للصحة النفسية والصحة الإنجابية،

٤. دمج مهارات الذكاء العاطفي والاستقرار النفسي في برامج الشباب والجامعات لتأهيل الجيل المقبل بمهارات التحكم في الانفعالات، الحد من الغيرة المرضية، وتعزيز احترام الشريك.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية

البستكي، فاطمة محمد. (٢٠٢٦) أسباب الطلاق عند مجتمع الإمارات: دراسة ميدانية [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشارقة].

الحفيتي، محمد راشد محمد راشد. (٢٠٢٠). المواطنة ومتغيرات الهوية الثقافية في دولة الإمارات. باحثون : المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والانسانية، ع٩ ، ١٣٩ – ١٦١.

الحمادي، منى علا الملا، وتوهامي، إبراهيم. (٢٠٢١). المرآة الإماراتية والتمثيل النيابي في دولة الإمارات. مجلة الآداب، ع١٣٨ ، ٥١٥ – ٥٣٦. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1193900

خلف الله، حسين، و عبدالرزاق، لبصير. (٢٠٢٢). الطلاق: أسبابه وآثاره على الأسرة والمجتمع. مجلة العلوم الإنسانية، مج٩، ع٣ ، ٧٧٠ – ٧٨٢. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1365469

الدوسري، ريم أحمد محماس سيف. (٢٠٢٣). أحكام الأحوال الشخصية في الطلاق والخلع في الفقه والقانون الكويتي. المجلة القانونية، مج١٦، ع٤ ، ١٠٤٣ – ١٠٧٨. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1380785

الشامسي، مريم. (٢٠٢٣). التحول الرقمي في التعليم: دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجا. مجلة ريادة الاعمال الإسلامية، مج٨، ع١ ، ١١ – ٢١. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1349930

عياد، فاطمة سلامة. (٢٠٢١). الفروق في الأغراض الاكتئابية بين عينتين من أطفال الأسر المطلقة والمستقرة في المجتمع الكويتي. مجلة كلية الآداب، مج٨١، ج١ ، ١٢١ – ١٤٩. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1162644

الكتبي، ريضة سعيد علي، ويعيش، وسيلة. (٢٠٢٤). ريادة الأعمال النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة: السمات، المحفزات، والتحديات. مجلة الآداب، ع١٤٨ ، ٤٢٧ – ٤٨٠. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1453335

الكربي، نوره ناصر. (٢٠٢٥). التمثيل الوزاري للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة ميدانية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج٢٢، ع١ ، ٥٧٢ – ٦٠٩. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1571968

البح، جمال عبيد، والعثمان، حسين محمد. (٢٠٢٤). دور الأسرة الإماراتية في مواجهة تحديات التنشئة الاجتماعية في ضوء المتغيرات الحديثة. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، مج٢١، ع٢ ، ٢٨٠ – ٣١٥. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1495957

مبارك، هناء فايز عبدالسلام، والرشيدي، عيسى صنيتان نايف. (٢٠٢٣). ظاهرة الطلاق في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية: الأسباب والآثار والمواجهة. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مج١٤، ع٢ ، ١٤٠ – ١٥٥. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1424561

المحارب، فيصل بن محمد. (٢٠٢٣). الأبعاد الاجتماعية للمطلقين وعلاقتها بقضايا الطلاق في المجتمع السعودي. *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع*، كلية الإمارات للعلوم التربوية، (87).

محمد، هالة جعفر النوري، وعثمان، محمد الحسن علي محمد. (٢٠٢١). تأثير الحداثة على تطور العمارة التقليدية في دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة العلوم الإنسانية، مج٢٢، ع٢ ، ٣٦ – ٦٠. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1247089

المزروعي، سلطان عبدالله محمد سالم، ونوفل، زيزيت مصطفى عبده. (٢٠٢٣). تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على العادات الاجتماعية في الأسرة الإماراتية في ظل جائحة كورونا. مجلة الآداب، ملحق ، ٣٨١ – ٤٠٨. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1462505

النقبي، محمد أحمد. (٢٠١٩). أثر المحددات الاجتماعية والثقافية على الأسرة الإماراتية: العزوف عن الزواج عند الشباب في المجتمع الإماراتي نموذجا. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع١٤٩ ، ٤٦٥ – ٤٧٨. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1133473

حسن، إيمان سليمان حامد. (٢٠٢٥). الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة الطلاق: دراسة حالة على عينة من المطلقات بمدينة الكفرة. *المجلة الدولية للدراسات الثقافية والدينية*، (2). https://doi.org/10.32996/ijcrs٥

جلال، فاطمة زهرة، وركاب، أنيسة. (٢٠٢٣). ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري: الأسباب والنتائج. *مجلة التنمية والتربية*، ٢(2)، 86–80

المالكي، عبد الرزاق فريد (2001) *ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته – مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)* (ط. ١). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

عبد الجليل، زينب محمد عبدالصمد، والزهراني، نورة مسفر عطية الغبيشي. (٢٠١١). الاستقرار الأسري وعلاقته بأساليب اتخاذ القرارات بالأسرة السعودية. *مجلة بحوث التربية النوعية*، (21)، ٤٠٩.437–

ثانياً: المصادر الإنجليزية

Al Gharaibeh, F., & Bromfield, N. F. (2012). An analysis of divorce cases in the United Arab Emirates: A rising trend. Journal of Comparative Family Studies, 43(4), 607–618.

Al Gharaibeh, F., & Islam, M. R. (2024). Divorce in the families of the UAE: A comprehensive review. International Journal of Sociology and Anthropology.

Al-Darmaki F. R. (2003). Attitudes towards seeking professional psychological help: What really counts for United Arab Emirates University students. Social Behavior and Personality: An International Journal, 31, 497-508.

Al Gharaibeh, Fakir Al and Al Ali, Muneera Majed (2022) "The Voices of the Divorced: Reasons for Early Divorce among Emiratis in Abu Dhabi," Journal of International Women's Studies: Vol. 24: Iss. 5, Article 23. Available at: https://vc.bridgew.edu/jiws/vol24/iss5/23

Alhashmi, R. S. A. (2022). Challenges to Water Security in the United Arab Emirates. *Trends Research & Advisory*. https://trendsresearch.org/insight/challenges-to-water-security-in-the-united-arab-emirates/?srsltid=AfmBOopWgHn7GR-w21iRNFzSpmfmqKGvuP5mn4F-4Dn82NrjHo045gHQ

Alwari, F. (2024). National Youth Development Policies in the United Arab Emirates (UAE): How UAE's Policies and Programmes for Youth relate to and influence Young Emiratis Education and Career Choices - UCL Discovery. *Ucl.ac.uk*. https://discovery.ucl.ac.uk/id/eprint/10197574/7/20240923%20Thesis_final%20version_FW.pdf

Hammad, M. R., Al Shamsi, W., & Kaba, A. (2020). *Perceptions of divorcees towards factors leading to divorce in UAE*. Al Ain University.

Kiarie, E. (2024). Cultural Heritage Preservation in the Face of Globalization. *International Journal of Humanity and Social Sciences*, *3*(3), 1–14. https://doi.org/10.47941/ijhss.2081

Mead, G. H. (1934). *Mind, self, and society*. University of Chicago Press.

Ozoral, B. (2024). Fostering a Cultural Melting Pot: The UAE's Approach to Multicultural Integration and Heritage Preservation. IntechOpen. doi: 10.5772/intechopen.1005194

Thirlwall, A., Kuzemski, D., Baghestani, M., Brunton, M., & Brownie, S. (2021). "Every day is a challenge": Expatriate acculturation in the United Arab Emirates. *International Journal of Cross Cultural Management*, *21*(3), 430–451. https://doi.org/10.1177/14705958211039071

Blumer, H. (1969). Symbolic Interactionism: Perspective and Method. University of California Press.

Rogers, S. J. (2021). Divorce and social identity: A symbolic interactionist perspective. Journal of Family Studies, 27(3), 345–360.

Kiernan, K. (2022). Communication and relationship breakdown: A social interaction perspective. Family Sociology Review, 14(2), 112–130.

Amato, P. R. (2023). The consequences of divorce for adults and children: An update. Journal of Marriage and Family, 85(1), 1–20.

Blau, P. M. (1964). Exchange and power in social life. Wiley.

Homans, G. C. (1958). Social behavior as exchange. American Journal of Sociology, 63(6), 597–606. https://doi.org/10.1086/222355

Thibaut, J. W., & Kelley, H. H. (1959). The social psychology of groups. Wiley.

Ahmad, R., Nawaz, M. R., Ishaq, M. I., Khan, M. M., & Ashraf, H. A. (2023). Social exchange theory: Systematic review and future directions. Frontiers in Psychology, 13. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.1015921

Ahmad, R., et al. (2024). Applications of social exchange theory in family and relationship studies. Frontiers in Psychology.

Ottakkam, P., Palaniswamy, S., & Kunjumon, R. (2025). The causes of divorce and its effects on women: A systematic review. [Journal name not provided].

Barelds, D.P.H. and Barelds-Dijkstra, P. (2007), Relations between different types of jealousy and self and partner perceptions of relationship quality. Clin. Psychol. Psychother., 14: 176-188. https://doi.org/10.1002/cpp.532

Liu, H., & Umberson, D. J. (2008).The times they are a changin': Marital status and health differentials from 1972 to 2003. *Journal of Health and Social Behavior*, *49*(3), 239–253. https://doi.org/10.1177/002214650804900301

Greil, A.L., Slauson-Blevins, K. and McQuillan, J. (2010), The experience of infertility: a review of recent literature. Sociology of Health & Illness, 32: 140-162. https://doi.org/10.1111/j.1467-9566.2009.01213.x